العرب
الثلاثاء 2020/01/21
السنة 42 العدد 11593

التفاوض على اتفاق نووي جديد: إيران مسيّرة وليست مخيّرة

أوروبا تدعم دعوة ترامب إلى إبرام اتفاق نووي أشمل مع طهران

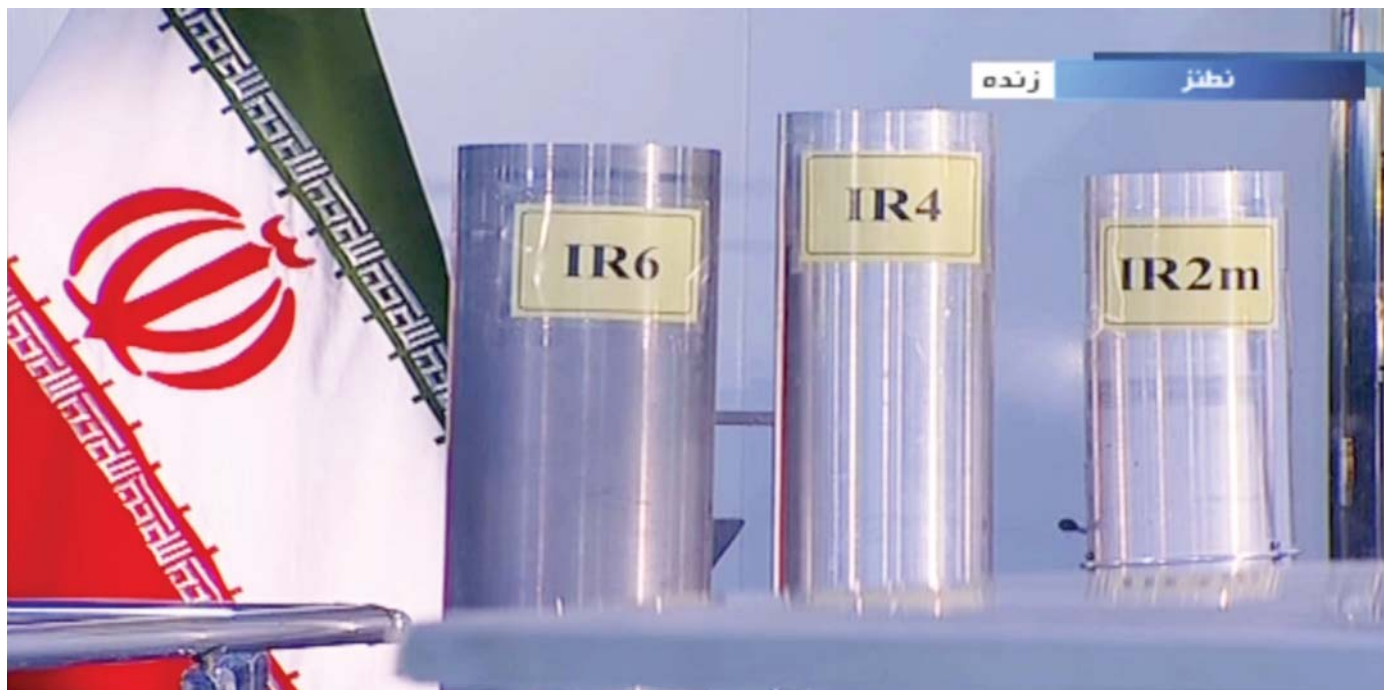

خرق للتعهدات دون بلوغ المحظور

فشلت إيران في الرهان على حلفائها الأوروبيين لتحقيق أي اختراق في ما يتعلق بملفها النووي بعد أن انضمت كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا إلى موقف الولايات المتحدة المتشدد تجاهها والذي بدا معزولا في أول المطاف. وباتت الدول الأوروبية ترى في مقترح الرئيس ترامب بشأن اتفاق نووي أشمل مع إيران يتضمن برنامجها الباليستي الحل الأمثل لتجاوز الأزمة، لكن طهران ما زالت تمارس سياسة الهروب إلى الأمام والتي ستؤدي في نهاية المطاف إلى عودة العقوبات الأممية.

طهران – تخلى حلفاء طهران الأوروبيون عن مربع التحفظ ومرّوا بسرعة قصوى إلى حشر إيران في الزاوية؛ إما التقيّد ببنود الاتفاق النووي أو الذهاب إلى مجلس الأمن الدولي، وبالتالي عودة العقوبات الأممية لتنضاف إلى ترسانة العقوبات الأميركية.

ولا تبدو إيران هذه المرة في موقع قوة بعد أن فشلت في الرهان على إحداث شرخ بين أوروبا وواشنطن عبر الفصل بين ملفها النووي وبرنامجها الصاروخي الباليستي بعد أن عدّل الأوروبيون بوصلتهم باتجاه المقاربة الأميركية لحل أزمة الملف النووي.

وبات القادة الإيرانيون مقتنعين بضرورة الذهاب إلى التفاوض مع واشنطن صاحبة القرار بدل التعويل على حلفاء وصفتهم بـ"العجز"، لكن أي مخرج يحفظ ماء الوجه هذا ما تتمّ تدارسه على أعلى مستوى وفق متابعين، في وقت تشير فيه تقارير دبلوماسية غربية إلى أن طهران ستقبل في نهاية المطاف المطالب الأميركية بالتفاوض على اتفاق نووي جديد يستجيب لإملاءات ترامب.

ويرى مراقبون أن لغة التهديد والوعيد لم تعد تؤتي أكلها ولم تحقق النتائج المرجوة وهي جزء من سياسة إيرانية باتت لا تؤخذ على محمل الجد. ويشير هؤلاء إلى أن الاقتصاد الإيراني المتداعي أعجز من أن يحتمل عقوبات أممية قد تصل تداعياتها إلى إسقاط النظام في طهران، بعد أن تفجرت الأورام الاجتماعية في الداخل وأضعفت الاحتجاجات المتواصلة رأس النظام.

ولاحظ متابعون للشأن الإيراني تبدّلا في مزاج الطبقة السياسية الإيرانية بعد جنوح الإصلاحيين بزعامة الرئيس حسن روحاني إلى التفاوض مع واشنطن وإيجاد أرضية مشتركة لذلك، في حين يدفع المحافظون إلى مواصلة سياسة الهروب إلى الأمام.

وتقول مصادر إن التيار الإصلاحي يبحث عن وصفة تبرير الذهاب إلى التفاوض مع واشنطن تحظى بقبول داخلي بما لا ينسف شعارات المحافظين من قبيل "العدو الأميركي".

و قالت إيران، الاثنين، إنها قد تنسحب من معاهدة منع الانتشار النووي إذا أحالت الدول الأوروبية ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي.

وظلت المعاهدة المبرمة في عام 1968 أساس الحد من انتشار الأسلحة النووية في أنحاء العالم منذ الحرب الباردة، ويشمل ذلك الاتفاق النووي الذي أبرمته إيران مع القوى العالمية في عام 2015 والذي ينص على السماح لها بالوصول إلى شبكة التجارة العالمية في مقابل قيود على برنامجها النووي. وأعلنت بريطانيا وفرنسا وألمانيا أن إيران تنتهك اتفاق 2015، وفعّلت البلدان الثلاثة آلية لتسوية النزاعات قد تسفر في نهاية الأمر عن إحالة القضية إلى مجلس الأمن وإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة.

ونقلت الوكالة الرسمية للأنباء عن محمد جواد ظريف وزير الخارجية قوله "إذا واصل الأوروبيون سلوكهم غير اللائق أو أحالوا ملف إيران إلى مجلس الأمن، فسوف ننسحب من معاهدة منع الانتشار النووي".

وتكتنف الضبابية مصير الاتفاق النووي المبرم في 2015 منذ أن سحب الرئيس الأميركي دونالد ترامب بلده منه في العام الماضي وأعاد فرض عقوبات على طهران. وردّت إيران على ذلك بتقليص التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاق على الرغم من إعلانها أنها ترغب في الحفاظ عليه.

محمد جواد ظريف

إذا أحلنا على مجلس الأمن سننسحب من معاهدة منع الانتشار النووي

وكان الخلاف بشأن البرنامج النووي الإيراني محور تصعيد بين طهران وواشنطن تحول إلى ضربات عسكرية متبادلة في الأسابيع القليلة الماضية.

وفي خضم هذا التصعيد تعرضت طهران لضغوط متزايدة من الدول الأوروبية التي تقول إنها تريد إنقاذ اتفاق 2015 النووي. وأشارت هذه الدول إلى استعدادها لدعم دعوة ترامب إلى إبرام اتفاق أشمل مع إيران.

وقال عباس موسوي المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية "على الرغم من النوايا غير الطيبة التي نراها من بعض الدول الأوروبية فإن باب المفاوضات معها لم يُغلق، لكنه قال أيضا "لا أعتقد أن إيران مستعدة للتفاوض في ظل الشروط التي في أذهانهم".

وبدأ ترامب سياسة "الضغوط القصوى" بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق قائلا إنه يتعين التفاوض بشأن اتفاق أشمل يضم القضايا النووية وبرنامج إيران الصاروخي والأنشطة الإيرانية في الشرق الأوسط.

وأجرت طهران مرارا محادثات مع مسؤولين أوروبيين لإيجاد سبل للحفاظ على الاتفاق النووي لكنها اتهمت الدول الأوروبية بالفشل في ضمان مزايا اقتصادية لإيران كان يفترض أن تحصل عليها مقابل الحد من البرنامج النووي.

وقال موسوي في مؤتمر صحافي أسبوعي في طهران "مزاعم القوى الأوروبية بشأن انتهاك إيران للاتفاق لا أساس لها من الصحة".

وتابع "استمرار إيران في تقليص التزاماتها النووية يتوقف على الأطراف الأخرى وعلى ما إذا كانت مصالح إيران مضمونة بموجب الاتفاق".

وفي تقرير نشره موقع تابع للبرلمان، قال وزير الخارجية الإيراني إن خطوات طهران لتقليص التزاماتها النووية انتهت في الوقت الراهن.

وقالت بريطانيا إن "اتفاق ترامب" يمكن أن يحل محل اتفاق عام 2015، ودعت فرنسا إلى محادثات لإنهاء الأزمة التي تطورت لفترة إلى أعمال عسكرية متبادلة بين الولايات المتحدة وإيران هذا الشهر.

طهران وواشنطن تعودان إلى مربع لا حرب ولا تفاوض ص7

بقاء قبرص «ضعيفة» يوسع نفوذ تركيا في شرق المتوسط

نيقوسيا – يرى محللون أن تركيا المصمّمة على توسيع نفوذها في حوض البحر الأبيض المتوسط حيث تثير الموارد النفطية التوترات، قد تعمل على تكثيف الضغط على قبرص، معتبرة إياها "الحلقة الضعيفة" في تحالف إقليمي يقف في وجه طموحات أنقرة في المنطقة.

ويأتي التوتر بين أنقرة ونيقوسيا في وقت تكثف فيه تركيا اختبارات القوة العسكرية على كل ضفة من المتوسط، متدخلة بشكل مباشر في نزاعي سوريا وليبيا.

ولمواجهة مطالب أنقرة حول حقول المحروقات في المنطقة، وقّعت قبرص واليونان وإسرائيل مطلع يناير الجاري اتفاقا حول أنبوب "شرق المتوسط" للغاز.

والتوترات الناجمة عن اكتشاف حقول كبيرة من الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة في شرقي البحر الأبيض المتوسط بلغت ذروتها بين تركيا وقبرص التي يحتل الجيش التركي شمالها منذ 1974.

ويقول محللون إن أنقرة قد تسعى إلى زيادة الضغوط على نيقوسيا لثنيها عن مواصلة عمليات التنقيب عن المحروقات، حتى وإن كان العمل العسكري التركي ضد الجزيرة مستبعدا.

وأعلن أوبر فاوستمان الأستاذ في جامعة نيقوسيا ومدير الفرع القبرصي لمؤسسة فريدريخ-إيبرت الألمانية أن "تركيا لن تتراجع لأن الأمر أصبح مسألة هيبة وطنية".

وأضاف فاوستمان أن "أنقرة لن تخسر هذه المواجهة لأنها مستعدة للذهاب بعيدا، أكثر من كل الدول الأخرى".

وفي نهاية نوفمبر وقعت تركيا اتفاقا مثيرا للجدل حول ترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الليبية بهدف تأكيد حقوقها في مناطق شاسعة في شرقي المتوسط.

واعتبرت كل من قبرص واليونان ومصر وفرنسا هذا الاتفاق كما اتفاق التعاون العسكري بين طرابلس وتركيا، "باطلا ولاغيا".

لكن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أكد في الـ16 من الشهر الجاري أن بلاده ستبدأ "في أقرب وقت" بعمليات تنقيب في هذه المناطق المتنازع عليها والغنية بالمحروقات.

وقال فاوستمان "استراتيجية تركيا تكمن في إيجاد مناطق رمادية وأراض متنازع عليها في المناطق الاقتصادية الخالصة لقبرص واليونان" معتبرا أن أنقرة "قادرة على تخريب" عمليات خصومها الإقليميين للتنقيب عن المحروقات.

وتابع أن الاتفاق التركي – الليبي سيساهم أقله في تأخير بناء أنبوب "شرق المتوسط" للغاز لأنه يفترض أن يمر عبر مناطق بحرية تدعي أنقرة أنها تابعة لها. وأوضح "يبدو أن أنبوب نقل الغاز لن يرى النور أبدا" قائلا "المفارقة هي أن أفضل حل للغاز القبرصي سيكون تصديره لتركيا".

وهدف أنبوب "شرق المتوسط" هو جعل قبرص وإسرائيل واليونان حلقة مهمة في شبكة إمدادات أوروبا بمصادر الطاقة.

ويقول سيريل وايدرشوفن المحلل في قطاع الطاقة ومؤسس مكتب "فيروسي" الاستشاري، إن "تركيا بزيادة الضغوط على قبرص تحتفظ بمفتاح مستقبل أنبوب شرق المتوسط".

ويضيف وايدرشوفن "يمكن لتركيا عرقلة أي اتفاق مطبق حاليا حول الاستثمار الأوفشور بزيادة وجودها العسكري والبحري والجوي في الشطر الشمالي الذي تحتله في قبرص". ويتابع "مثل هذه القرارات غير مكلفة" لكنها فعالة.

> **يمكن لتركيا عرقلة أي اتفاق بزيادة وجودها العسكري والبحري والجوي في الشطر الشمالي الذي تحتله في قبرص**

وتعارض تركيا أي عملية تنقيب أو استثمار للمحروقات تستبعد الشطر الشمالي من قبرص حيث يقيم القبارصة الأتراك.

وفي الأشهر الأخيرة أرسلت أنقرة سفينتي تنقيب لاستكشاف النفط والغاز قبالة سواحل قبرص، رغم تحذيرات كل من واشنطن والاتحاد الأوروبي. وجمهورية قبرص عضو في الاتحاد الأوروبي.

وفي ديسمبر الماضي، نشرت تركيا أيضا أول طائرة مسيرة مسلحة في الشطر الشمالي من قبرص، فيما. قالت وسائل إعلام تركية، إن أنقرة تنوي بناء قاعدة بحرية فيها.

ومطلع نوفمبر الماضي اجتاز الاتحاد الأوروبي مرحلة جديدة نحو فرض عقوبات على تركيا بسبب أنشطتها غير المشروعة للتنقيب على الغاز من خلال التبني الرسمي لإطار قانوني لاستهداف الأشخاص أو الكيانات المتورطة أو المتدخلة في هذا الملف.

وبحسب تشارلز إيليناس الخبير في مركز "أتلانتيك كاونسل" للأبحاث، فإنه من المستبعد أن يتحول الخلاف إلى مواجهة مسلحة.

ويقول إيليناس "لن تذهب تركيا إلى حد شن عمليات عسكرية في قبرص لأنها لن تكسب شيئا من ذلك".

ويضيف "حتى الآن حققت أنقرة غاياتها دون اللجوء إلى المواجهة العسكرية".

وكشفت دراسة أعدت عام 2010، أن حوض شرق البحر المتوسط، يحتوي على 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، و1.7 مليار برميل احتياطي من النفط.

بضع خطوات تفصل إيران عن العقوبات الدولية

بالرجوع إلى نص خطة العمل الشاملة المشتركة "JCPOA"، أي ما يعرف بالاتفاق النووي، يظهر أنه في البندين 36 و37، يتم الحديث عن آلية "فض النزاع" كنظام لحل الخلافات في ما يتعلق بتنفيذ طرفي الاتفاق تعهداتهما.

وينص البند الـ36 على أنه في حال رأى أي من طرفي الاتفاق النووي، أي إيران ومجموعة الـ"5 + 1" التي أصبحت لاحقا "4+1" بعد انسحاب الولايات المتحدة، أن الطرف الآخر لا ينفذ تعهداته المنصوص عليها في الاتفاق، فبإمكانه إحالة الموضوع للجنة المشتركة التي تضم اليوم بعد خروج واشنطن من الاتفاق، كلا من إيران وروسيا والصين والدول الأوروبية الثلاث (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) والاتحاد الأوروبي.

وفي ما يلي الخطوات التي تسير بها عملية فض المنازعات التي قد تستغرق 65 يوما ما لم يتم التوافق على تمديدها:

● الخطوة الأولى

إذا اعتقد أي طرف من أطراف الاتفاق النووي أن طرفا آخر لا ينفذ التزاماته، فله أن يحيل الأمر إلى لجنة مشتركة يتكون أعضاؤها من إيران وروسيا والصين وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي.

ويكون أمام اللجنة المشتركة 15 يوما لتسوية المشكلة ما لم يتوافق أعضاؤها على تمديد تلك الفترة الزمنية.

● الخطوة الثانية

إذا اعتقد أي طرف أن المشكلة لم تحل بعد تلك الخطوة الأولى، فله أن يحيل الأمر إلى وزراء خارجية الدول الموقعة على الاتفاق، وسيكون أمام الوزراء 15 يوما لتسوية الخلاف ما لم يتوافقوا على تمديد تلك الفترة الزمنية.

بالتوازي مع نظر وزراء الخارجية في الأمر، أو بدلا منه، يمكن للطرف صاحب الشكوى أو الطرف المتهم بعدم الالتزام أن يطلب أن تبحث لجنة استشارية ثلاثية المشكلة، ويعين كل طرف من طرفي النزاع حينئذ عضوا في هذه اللجنة ويكون العضو الثالث مستقلا. ويتعين على اللجنة الاستشارية أن تقدم رأيها غير الملزم في غضون 15 يوما.

● الخطوة الثالثة

إذا لم تتم تسوية المشكلة خلال العملية الأولية التي تستغرق 30 يوما، فأمام اللجنة المشتركة 5 أيام للنظر في رأي اللجنة الاستشارية في محاولة لتسوية النزاع.

● الخطوة الرابعة

إذا لم يكن الطرف صاحب الشكوى راضيا بعد ذلك ويعتبر أن الأمر "يشكل امتناعا مؤثرا عن أداء الواجبات"، فبوسعه "أن يعتبر المشكلة غير المحسومة مبررا للامتناع عن أداء التزاماته بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة كليا أو جزئيا".

كما يمكنه أن يخطر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمؤلف من 15 عضوا بأن المشكلة تشكل "امتناعا مؤثرا عن أداء الواجبات"، ويتعين على هذا الطرف أن يصف في الإخطار المساعي حسنة النية التي بذلت لاستنفاد عملية حل النزاع من خلال اللجنة المشتركة.

● الخطوة الخامسة

بمجرد أن يخطر الطرف صاحب الشكوى مجلس الأمن، يتعين على المجلس أن يصوت خلال 30 يوما على مشروع قرار بشأن الاستمرار في تخفيف العقوبات عن إيران، ويصدر القرار بموافقة 9 أعضاء وعدم استخدام أي من الدول دائمة العضوية حق النقض "الفيتو".

● الخطوة السادسة

إذا لم يصدر قرار في غضون 30 يوما، يعاد فرض العقوبات المنصوص عليها في كل قرارات الأمم المتحدة ما لم يقرر المجلس غير ذلك، وإذا أعيد فرض العقوبات فلن تسري بأثر رجعي على العقود التي وقعتها إيران.

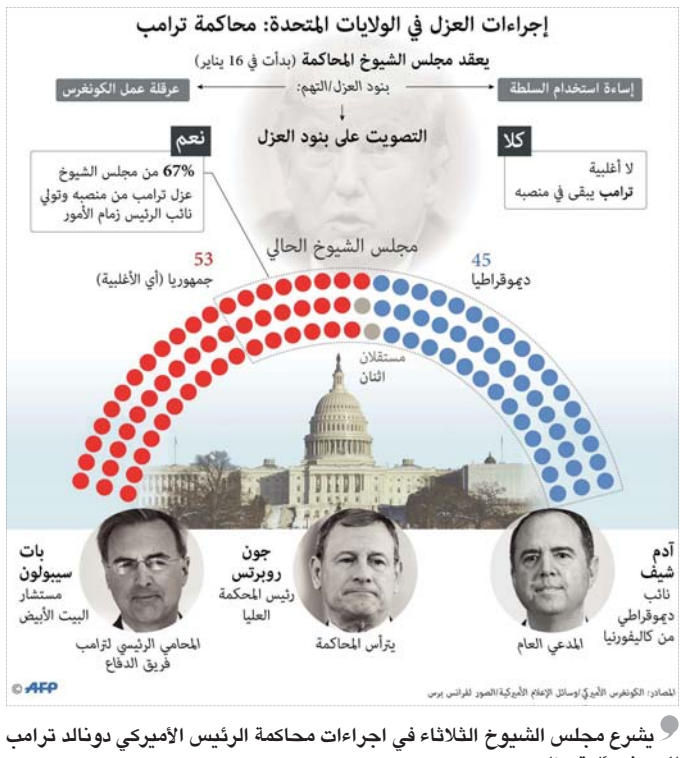

يشرع مجلس الشيوخ الثلاثاء في اجراءات محاكمة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للبت في آلية عزله.